الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والاستقلال (١٩٦٧ ـ ١٩٨٧)

نافذ عليّان

منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، عملت اسرائيل على تدمير أسس الاستقلال الاقتصادي القائم في تلك المناطق والحاقها بالاقتصاد الاسرائيلي. وقد استخدمت اسرائيل الوسائل القانونية والادارية كافة لتحقيق هذا الغرض، مستندة الى منطق الامر الواقع، واتساع سلطات الاحتلال، وضعف البنية الاقتصادية القائمة في الضفة والقطاع.

تركزت جهود اسرائيل، في البداية، على تدمير قطاع الزراعة، بما يمثلة من أساس مادي للاستقلال عن اسرائيل؛ وكذك تحجيم آفاق نمو القطاع الصناعي. وتبعاً لذلك، فقد شهدت العشرون سنة الماضية تحولات عديدة، سواء أكان هذا في مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي، او في الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لتعكس، بذلك، ارتفاع وزن القطاعات غير المنتجة على حساب اضمحلال القطاعات المنتجة، بما يمثل نقطة البدء في التبعية الاقتصادية لاسرائيل. ورافقت التحولات الهيكلية في مكونات الناتج المحلي الاجمالي تغيرات موازية على صعيد تركيب قوة العمل الفلسطينية وتوزعها الجغرافي والاقتصادي. وبذلك شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة تحولاً في الوظيفة الاقتصادية بالنسبة الى اسرائيل، لتمثل أحد أهم أسواق الاستهلاك ومصادر العمل الرخيص.

سنعمد، في هذه الدراسة، الى تتبع المسار الذي أخذه التحول نحو التبعية والالحاق في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبيان الوسائل التي اتبعتها اسرائيل لتحقيق ذلك، مع التركيز على أهم المتغيرات التي لعبت دوراً حاسماً في تحقيق التبعية والالحاق. وتفيد نتائج الدراسة بتحديد أولويات العمل أمام م.ت.ف. لمواجهة التحولات الاقتصادية الجارية، ومقاومة الالحاق بالاقتصاد الاسرائيلي، باعتبارها مقدمة ضرورية لارساء أسس العصيان المدني الشامل مستقبلاً.

تبلغ المساحة الاجمالية للمناطق المحتلة ٥٩٣٢ ألف دونم، منها ٣٦٠ ألف دونم في قطاع غزة والباقي في الضفة الغربية[١]. وقد شهد عدد سكان الضفة والقطاع زيادة ملحوظة من ٩٦٦,٧ ألف نسمة العام ١٩٦٧، الى ١,٣٨١ مليون نسمة في نهاية العام ١٩٨٦، منهم ٨٣٦ ألفاً في الضفة الغربية و٥٤٥ ألفاً في قطاع غزة[٢].

تبعاً لهذه التغيرات، ارتفعت الكثافة السكانية في المناطق المحتلة لتبلغ ١٥٠ شخصاً للكيلومتر المربع في الضفة الغربية و١٥١٤ شخصاً في قطاع غزة. وتعتبر الكثافة السكانية لقطاع غزة من